Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب المدعي العام

لويس مورينو-أوكامبو
المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية

بيان المدعي العام بشأن فتح تحقيق حول الوضع في ليبيا

3 آذار/مارس 2011

لاهاي

المطابقة أثناء الإلقاء

أنا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. اليوم، الثالث من آذار/مارس 2011، قررتُ فتح تحقيق في

خلال الأسابيع المقبلة، سيجري مكتب المدعي العام تحقيقاً لتحديد الذين يتحملون المسؤولية الكُبرى عن الجرائم الشديدة الخطورة المرتكبة في ليبيا. وسيقوم المكتب بتقديم الأدلة للقضاة ليقرروا بشأن ما إذا كان سيصدرون مذكرات اعتقال أم لا. هذه محكمة للعدالة.

لقد شرعنا في العمل منذ يوم الأحد. وفي خلال هذه الأيام، تمكن مكتبي من تحديد أكثر الحوادث سوءً.

في بنغازي، 15 شباط/فبراير 2011؛
- مصراتة، البيضاء، درنة، زنتان، أجدابيا، في 16 شباط/فبراير 2011؛
- في مصراتة، في 18 شباط/فبراير 2011؛
- وفي طرابلس والزاوية، 20 شباط/فبراير 2011.

لقد حددنا بعض الأشخاص المخولين بالسلطة الرسمية أو الفعلية لقيادة القوات التي يُزعم بأنها ارتكبت جرائم والسيطرة عليها.

وهم :

- معمر القذافي، رئيس مجلس قيادة الثورة، وحاشيته؛
- وزير الشؤون الخارجية؛
- رئيس أمن النظام والمخابرات العسكرية؛
- رئيس الأمن الشخصي للقذافي؛
- ورئيس منظمة الأمن الخارجي الليبي.

بموجبه نخطرهم هنا: إذا ارتكبت القوات التابعة لهم جرائم، فقد يتحملون المسؤولية.

لدينا معلومات أن بعض جماعات المعارضة تملك أيضاً أسلحة. فإذا ارتكبت جرائم، فسيتم كذلك

ويمكن لأي شخص الوصول إلى مكتبنا لتوضيح موقفه من المسؤولية.

لدينا تفويض لإقامة العدالة. وسنفعل ذلك. ولن يكون هناك إفلات من العقاب في ليبيا.

إن الأولوية الآن تكمن في وقف وقوع أي جرائم جديدة. ومن المهم تجنب نشوب نزاع مسلح في ليبيا.